تجربة العراق في تطبيق نظام الحسابات القومية لسنتي (1993 و 2008) على القطاع المالي

محمد خضر ياسين
مديرية الحسابات القومية
العراق

- يتكون القطاع المالي في العراق من المصارف وشركات التأمين العاملة ضمن القطاع العام والخاص ومكاتب الصيرفة وشركات التحويل المالي وكذلك صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي وهذه الصناديق تحتسب ضمن قطاع الحكومة العامة لكونها ممولة من الحكومة وليست مستقلة.
- يمتد تاريخ نشوء المصارف في العراق الى العهد البابلي منذ إن برزت مجموعة الصيارفة وبدأت عمليات التسليف والإيداع. وكان المصرف في العهد البابلي يقوم بالعمليات التمويلية بوساطة أوامر مكتوبة على الألواح الطينية. ومن أهم هذه العمليات هي تجارة المعادن كالذهب والنحاس والعاج وكانت له شبه فروع خارج العراق لنقل المعادن والحوالات. وكان يقوم بعمليات الصفقات العقارية وتجارة الرقيق والائتمان. ثم تطورت المصارف على مر التاريخ خلال العهد الإسلامي وبقيت مستمرة إلى العهد الحديث حيث تأسس البنك المركزي العراقي عام 1941م، الذي تولى إدارة السياسة النقدية في العراق ، وأنشأت المصارف العامة التي لازالت تعمل في الوقت الحاضر وأهمها؛ مصرف الرافدين عام 1941م ، والمصرف الزراعي الذي أسس عام 1946م ، والمصرف الصناعي عام 1946م ، والمصرف العقاري 1948م ، ومصرف الرشيد عام 1988، والمصرف العراقي للتجارة عام 2005م .

- **المصارف الخاصة بدأت بممارسة أنشطتها في العراق منذ خمسينيات القرن الماضي وتم تأميمها في سنة 1964 ، إلا أنها عادت للظهور عام 1992م حيث تم تأسيس مصرفين هما مصرف بغداد والمصرف التجاري العراقي ، ثم تتابعت الزيادة في أعداد المصارف الخاصة حيث بلغ عددها اثنان وثلاثون مصرف في نهاية سنة 2014 وحققت نمو متزايد في رؤوس الأموال والأرباح كما في الشكل البياني ألتالي:.**

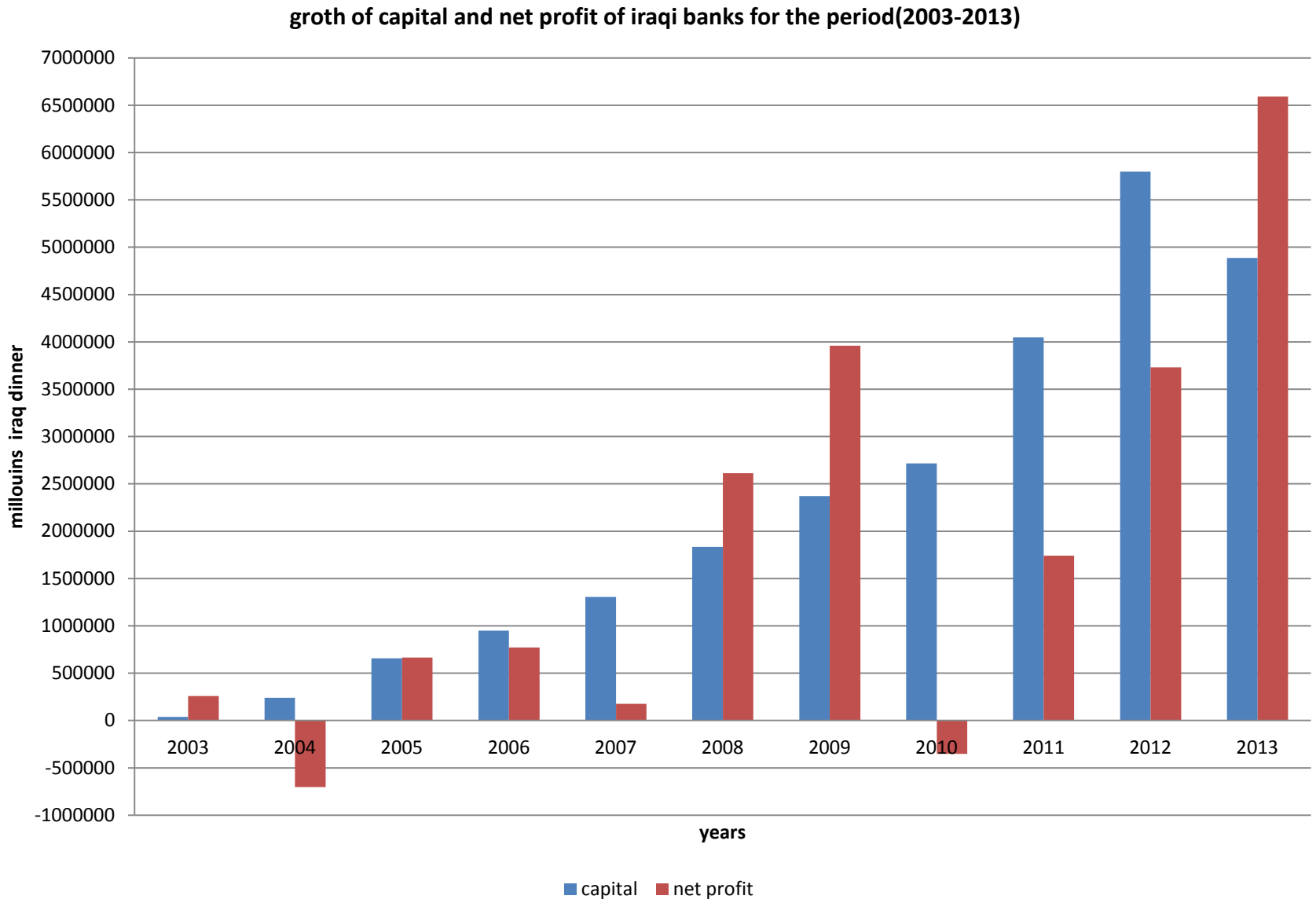
groth of capital and net profit of iraqi banks for the period(2003-2013)
millouins iraq dinner
7000000
6500000
6000000
5500000
5000000
4500000
4000000
3500000
3000000
2500000
2000000
1500000
1000000
500000
0
-500000
-1000000
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013
years
capital
net profit

- **فيما يخص المصارف الإسلامية في العراق فقد بدأت أنشطتها منذ سنة 1993 عندما تأسس المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية ، ثم تأسست مصارف أسلامية أخرى بعد عام 2003 ليصل عدد المصارف الإسلامية في العراق إلى ثمانية مصارف في نهاية عام 2014 وتعود ملكيتها بالكامل للقطاع الخاص وهناك مصرف أسلامي قيد التأسيس يعود للقطاع العام ، وإن هذه المصارف تمارس أنشطتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية وحققت نمو في رؤوس الأموال والأرباح كما في الشكل البياني التالي:**

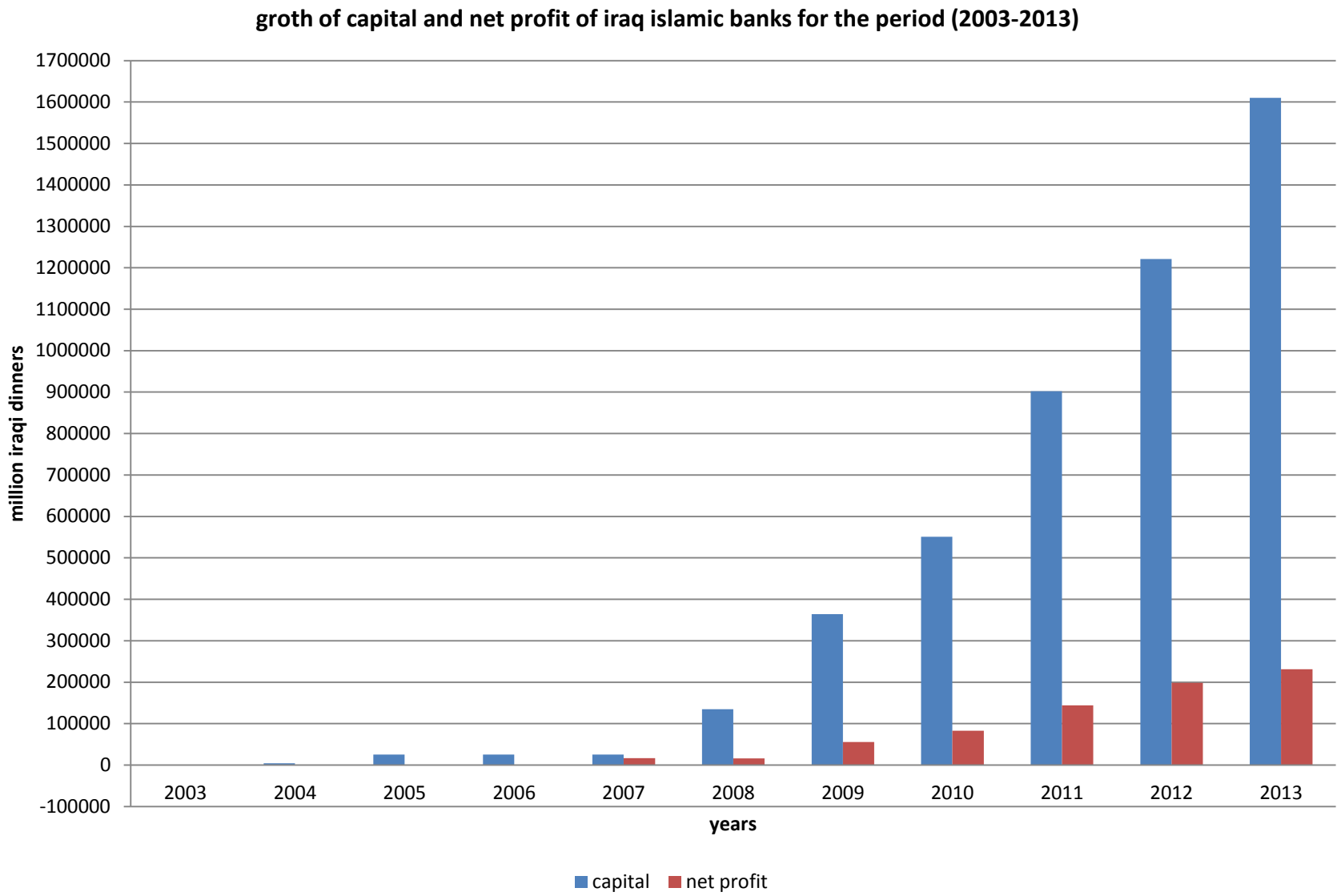
groth of capital and net profit of iraq islamic banks for the period (2003-2013)
million iraqi dinners
1700000
1600000
1500000
1400000
1300000
1200000
1100000
1000000
900000
800000
700000
600000
500000
400000
300000
200000
100000
0
-100000
2003
2004
2005
2006
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013
years
capital
net profit

- فيما يخص فروع المصارف الأجنبية العاملة في العراق فقد بلغ عددها ثمانية عشر فرعاً، وهناك أربعة فروع قيد التأسيس وأن هذه الفروع تم تأسيسها استنادا إلى قانون الاستثمار الأجنبي الصادر عام 2004.
- فيما يخص شركات التأمين فقد بدأت أول شركة نشاطها في مطلع الخمسينات من القرن الماضي وهي شركة التأمين الوطنية والتي تعود ملكيتها للقطاع العام ثم تأسست شركات أخرى ليصبح عددها ثلاثة، ثم تأسست شركات القطاع الخاص في بداية القرن الحالي ليصبح عددها (30) شركة.
- فيما يخص شركات التحويل المالي والصيرفة فقد بدأت بممارسة نشاطاتها منذ عام 1991 حيث كانت عمليات التحويل المالي والصيرفة محصورة فقط في البنك المركزي وبلغ عدد تلك الشركات 825 شركة بموجب تقرير مسح منشآت التحويل المالي والصيرفة في العراق لسنة 2012.

- **تجربة العراق في تطبيق حسابات القطاع المالي وفق نظام 1993 و 2008:**
- **لقد طبق العراق الحسابات الواردة في نظام الحسابات القومية على القطاعات الاقتصادية التي تضمنها دليل التصنيف الدولي (ISIC-2,3,4) حيث تم في عام 2004 المحاولة الأولى لأعداد حسابات نظام 1993 وأن سبب التأخير يعود إلى ظروف الحصار الاقتصادي التي مر بها البلد والآن يتم الانتقال إلى نظام 2008 وفيما يخص القطاع المالي فأنه تم الانتقال إلى نظام 2008 واحتساب ستة حسابات وصولاً إلى حساب رأس المال وهناك الآن دراسة ومحاولة لأعداد باقي الحسابات.**
- **فيما يخص مصادر البيانات فبالنسبة للمصارف وشركات التأمين يتم أعتماد البيانات المالية الواردة في الحسابات الختامية والميزانية العمومية للمصارف وشركات التأمين لكونها توفر البيانات الفعلية اللازمة لتطبيق حسابات النظام ومصادق عليها من قبل مراقب الحسابات وكذلك يتم اعتماد بيانات مسح شركات الصيرفة والتحويل المالي في إعداد الحسابات الخاصة بتلك الشركات إلا أن هذه البيانات أقل موثوقية من الميزانية العمومية ولا تشمل الشركات الغير منظمة.**

التحديات التي تواجه تطبيق النظام:

- هناك تأخير من بعض المصارف وشركات التأمين في أعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية بسبب الأوضاع الأمنية السيئة في البلد.
- عدم توفر بيانات عن شركات الصيرفة والتحويل المالي الغير مسجلة.
- عدم إجراء مسوح لشركات الصيرفه والتحويل المالي حيث أن أخر مسح تم في عام 2012 وقبله في عام 2006.
- هناك صعوبة في الحصول على البيانات الخاصة بالمسوح لأسباب تخص الشخص المعطي للبيانات.

المقترحات التطويرية:

- إعداد أستمارة فصلية وسنوية لكافة المصارف وشركات الصيرفة والتحويل المالي تتضمن البيانات الأولية المطلوبة لإعداد حسابات نظام 2008 ويكون تداول الاستمارة من خلال البنك المركزي العراقي إضافة إلى الميزانية العمومية السنوية .
- إعداد أستمارة فصلية وسنوية لكافة شركات التأمين تتضمن البيانات الأولية المطلوبة لإعداد حسابات نظام 2008 ويكون تداول الاستمارة من خلال ديوان التأمين إضافة إلى الميزانية العمومية السنوية.
- تنفيذ مسح سنوي لشركات الصيرفة والتحويل المالي بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي وهذا يتم الأتفاق عليه الآن مع البنك المركزي.
- تنفيذ مسح سنوي للمكاتب التي تقدم خدمات لقطاع الأعمال والمديرية العامة للتقاعد والمديرية العامة للضمان الاجتماعي يتضمن البيانات الأولية المطلوبة لإعداد حسابات نظام 2008.